((القيمة القانونية للضمانات الممنوحة للمستثمر الاجنبي في التشريعات الوطنية))

ـ دراسة مقارنة ـ

أ.د طارق كاظم عجيل

كلية القانون/ جامعة ذي قار

أختيرت الضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بموجب التشريعات الوطنية ميدانا لهذا البحث، لأهميتها في جذب رؤوس الأمول الأجنبية من جهة، ولأنها تحقق نوعا من التوازن في العلاقة القائمة بين المستثمر الأجنبي والدولة المتعاقدة من جهة أخرى.

وقد تناول البحث مسألة جوهرية في الضمانات التشريعية، لها أهمية عملية وقانونية وهي مسألة القيمة القانونية لهذه الضمانات، وقد تعلق البحث بهذه المسألة لعدم ظهورها على الرغم من أهميتها الكبيرة في بحث خاص بها. فطرحها الباحث في خطة جديدة ومعالجة جديدة مع محاولة الباحث الأجتهاد وبيان الحلول القانونية لأهم الاشكاليات التي يثيرها الموضوع وهي كثيرة أهمها؛ ما هي أهم الضمانات التشريعية التي يمكن أن يقررها قانون الاستثمار في الدولة للمستثمر الأجنبي؟ وما هي الآثار القانونية لتلك الضمانات؟ وهل يترتب على قيام الدولة بتعديلها والانتقاص منها مسؤولية قانونية معينة عليها؟

أن الأجابة على هذه التساؤلات وعلى غيرها مما يطرح الموضوع على بساط البحث، أقتضت من الباحث معالجة الموضوع وفق خطة توزعت على مبحثين. خصص الأول منهما لبيان ماهية الضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وافرد الثاني لدراسة القيمة القانونية لهذه الضمانات، كما أشتملت الخطة على خاتمة أدرجت فيها أبرز النتائج والتوصيات